

ليس السؤال المطروح الآن، من سيشغل المناصب الوزارية الثلاثة التي شغرت باستقالة السادة طاهر المصري نائب رئيس الوزراء وزير الدولة للشؤون الاقتصادية، وعبدالله النسور وزير التربية والتعليم وشفيق الزوايدة وزير الأشغال العامة والإسكان أو من سيشغل منصب أمين عمان، بعد أن تعلن استقالة السيد عبد الرؤوف الروابدة بعد أيام.. فمن السهل تبعية الفراغ الذي تركه الوزراء الثلاثة خلال فترة الشهرين ونصف المقبلة، فالسيد طاهر المصري لم يكن يحمل حقيبة وزارية محددة، بمعنى أنه لم يترك وزارة تحتاج لمن يدير شؤونها، بينما بالإمكان تكليف وزير آخرين بتسيير شؤون وزارتي التربية والتعليم والأشغال العامة والإسكان بشكل مؤقت، أو تكليف الأمانة العامةين بالقيام بالمهمة، طيلة الفترة المتبقية من عمر الحكومة، حيث ستستقبل بعد إجراء الانتخابات، ليعاد تشكيلها أو تشكل حكومة جديدة، ولا يستبعد أيضا أن يتم تعيين وزيرين جديدين للتربية والأشغال العامة.. لمدة الشهرين والنصف، فالحقيبة الوزارية مغرية للكثيرين حتى ولو ليوم واحد!

أما منصب أمين عمان الذي سيشغره قريبا فهناك عدد كبير اعينهم عليه، ومن المرجح أنه سيتم إشغاله.

السؤال هو لماذا يضحى الوزراء الثلاثة، وأمين عمان، وقبيلهم السيد ذوقان الهنداوي رئيس الديوان الملكي سابقا، بمراكز هامة جدا، لخوض الانتخابات النيابية؟ فهل المقاعد النيابية مغرية إلى هذه الدرجة، وتفضل على الحقيبة الوزارية أو منصب رئيس الديوان الملكي، أو منصب أمين عمان؟

اسئلة لا بد أن يطرحها الناس، والمراقبون للمعركة الانتخابية التي بدأت تسخن، هل يريد هؤلاء اختبار شعبيتهم، بعدما أخذوا حصة في المسؤولية العامة من خلال التعيين؟ أم أنهم واثقون من النجاح؟ لكن الفوز لا

يمكن هذا ولا ذاك فهل الوزراء المستقيلون أو بعضهم مطمئن إلى العودة إلى الوزارة سواء حاله الحظ أم لا في الانتخابات، فالدستور يجيز تعيين عضو مجلس النواب وزيرا، وهنا يجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فالوزراء السابقون الـ ٢٨، والنواب السابقون الـ ٣٠ الذين عزموا أدهم لخوض الانتخابات يطمحون طموحا مشروعا للعودة إلى الخدمة العامة، أو إلى الأضواء، ولكن إن يترك رئيس الديوان الملكي، والوزراء الثلاثة وأمين عمان مواقعهم لخوض الانتخابات، فهذه مبادرة وتضحية جديرة بالاحترام على أية حال وتؤكد من جهة أخرى القيمة العالية للبرلمان.

ربما تكون هذه من الحالات النادرة في التاريخ السياسي للاردن التي تحدث فيها استقالة جماعية لمسؤولين كبارا بهذا المستوى، للتوجه إلى الناخبين لطلب ثقتهم، فالواقع أن الانتخابات العامة غابت عنا أكثر من اثنين وعشرين عاما، وليس لدي احصائية عن حالات استقالة مشابهة خلال الفترة التي سبقت انتخابات عام ١٩٦٧، إلا أنني اعتقد أنها نادرة، أن وجدت.

ويجدر التنويه هنا، إلى أن وزارة السيد زيد الرفاعي المستقيلة كانت تضم ستة وزراء، كانوا بنفس الوقت أعضاء في مجلس النواب الذي حل قبل حوالي عام، من بينهم السيد طاهر المصري الوزير المستقيل والمرشح للانتخابات المقبلة، بينما كان السيد ذوقان الهنداوي يجمع بين عضوية مجلس الأعيان، وبين منصب نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم، وقبل ذلك وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

لا شك أن للمستقلين حساباتهم الخاصة، ولكن طالما أننا في مناخ التهيئة لمرحلة ديموقراطية، لا بد أن تكون الأبواب مشرعة لتعدد وجهات النظر العاقلة، ومن حق الصحافة أن تأخذ حصة أساسية من هذا

حضيء.

ثمة محاولات كثيرة تجري الآن لتشكيل كتل وتحالفات انتخابية بين قوى واتجاهات عديدة، ولم يتبلور حتى الآن شيء جدي على هذا الصعيد، وفي هذا السياق هناك من يعتقد أن البرلمان القادم سيكون له دور هام، وهذه حقيقة لا جدال فيها، ولذلك فمن حق كل الاتجاهات السياسية والاجتماعية أن تطمح ليكون لها «لوبي» في البرلمان، وذلك يتطلب ترشيح عدد من الأشخاص إما بشكل فردي، أو من خلال كتل وتحالفات.

وعلى ذلك فمن حق الدولة التي لها اجتهادات معينة في الجوانب السياسية والاقتصادية وغيرها أن يكون لها حصة في البرلمان، طالما أنه لا يوجد تنظيمات سياسية علنية، وليس للدولة تعبير سياسي منظم، كما هو الحال في مصر مثلا.

ويذهب أصحاب وجهة النظر هذه إلى درجة الاعتقاد أنه ربما يكون هناك عدد من المرشحين للدولة، بمفهومها السياسي وليس القانوني.

وقد يكون من بينهم المسؤولين الكبار الذين استقالوا، وغيرهم من الوزراء السابقين والنواب السابقين وآخرين.. وقد يعود بعض هؤلاء سواء نجحوا أو لم ينجحوا في الانتخابات لتسلم حقائق وزارية، أو مناصب هامة أخرى، إذ لا يعقل كما يرى المراقبون أن

تنشط القوى السياسية الأخرى سواء كانت تضع نفسها في صفوف المعارضة أم لا وتعمل للوصول إلى البرلمان، وأن تغفل الدولة أن لا يكون لها حصة!

ويجدر التنويه هنا بأن الدكتور عبدالله النسور سبق وأن أعلن رغبته بترشيح نفسه قبل هذه المرة، عندما جرت عملية تسجيل

وزيرا في حينه حيث كان خارجا من حكومة السيد زيد الرفاعي بتعديل وزاري، وصار فيما بعد من المعارضين لنهج تلك الحكومة. أما السيد ذوقان الهنداوي، فقد كان عام ١٩٨٧ نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للتربية والتعليم إلا أنه لم يعلن رغبته في ترشيح نفسه في ذلك الوقت، بينما لم يعلن السيد شفيق الزوايدة هو الآخر رغبة في ترشيح نفسه في حين كان يشغل منصب مدير عام مؤسسة الإسكان، وكذلك الأمر بالنسبة للسيد عبد الرؤوف الروابدة الذي يشغل منصب أمين عام منذ عام ١٩٨٣ فلم يعلن عام ١٩٨٧ عن رغبته بترشيح نفسه للبرلمان.

أما السيد طاهر المصري الذي كان وزيرا للخارجية في حينه، وكان في نفس الوقت عضوا في مجلس النواب عن محافظة نابلس، فقد كان الوضع في حينه يختلف عما هو عليه الآن بالنسبة لتركيبة مجلس النواب الذي كان يمثل الضفتين الشرقية والغربية، قبل أن يتخذ قرار فك الارتباط القانوني والإداري بينهما عام ١٩٨٨، وطبقا لقانون الانتخاب الذي أقر عام ١٩٨٦، كانت عملية انتخاب مجلس النواب تجري على مرحلتين، الأولى انتخاب نواب الضفة الشرقية والمخيمات بشكل مباشر من قبل الناخبين، أما نواب الضفة الغربية، فكان من المفترض أن يتم انتخابهم من قبل نواب الضفة الشرقية والمخيمات المنتخبين في الاقتراع المباشر.

وربما كان السيد طاهر المصري في ذلك الوقت ينوي ترشيح نفسه في المرحلة الثانية، عن محافظة نابلس، لو جرت الانتخابات في حينه.

على أية حال فإن مبادرة الهنداوي والمصري والنسور والزوايدة والروابدة بالاستقالة وترشيح أنفسهم للانتخابات، تعطي زخما قويا للمسألة الديموقراطية، وتزيد من أهمية البرلمان، وتدعو إلى استثمار هذه الفرصة من قبل الجميع أفضل استثمار لغرض برلمان جدير بتحمل مسؤوليات المرحلة.